في الحقيقة والواقع

# من أمن العقاب أساء الأدب

عادل العامل

لا تشكل النفس الأمارة بالفساد وحدها السبب في انتشاره، ولا الظروف المعيشية الصعبة المحيطة بالفرد، ولا غياب الرقابة على ذلك. فهناك أيضاً، وربما هو الأهم، تخلف الأنظمة والقوانين في مؤسسات الدولة وإمكانية التلاعب بها، بالتالي، والضحك عليها، تماماً كما قد تفعل مع شخص متخلف عقلياً أو حضارياً، إن كنت سفيهاً، جلفاً وعديم الإحساس.

وإذا كنت، قارئي العزيز، من الناس الذين أنعم الله عليه بأخ أو صاحب أو جاء يعمل في مؤسسة ما، فإنك ستفهم ما أعني. فالمعاملة التي أخذت مني سنة ونصفاً في دائرة للعقار لن تأخذ منك بالتأكيد أكثر من أسبوع أو شهر، ولن تضطر مثلي لدفع ما يقرب من مليون دينار كضرائب لدولة نائمة على( ودائها)، بل ستدفع ربما ربع المبلغ المذكور مع الرشاوى، كما أسرت لي موظفة هالها المليون دينار الذاهب لهذه الدولة، لكن بعد فوات الأوان.

وإذا كان لديك راتب تقاعدي في مصرف ما، فإنك لن تتسلمه مثلي بعد ثلاث ساعات من الانتظار والجر والعر، بل خلال عشر دقائق فقط، أي والله، وسيكون هناك أيضاً من يوصلك إلى باب الخروج معتذراً لك عن (الدوشة) والتأخر.

أما إذا كان لديك جواز سفر، مستعجيل بالطبع ككل معاملاتك الرسمية، فإنك ستتأكد بنفسك من صحة تصريحات المسؤولين في الجوازات فستتسلم جوازك في اليوم نفسه من دون رسوم فعلاً، مع ثلاث قبلات، واحدة لك لأنك تعمل في شركة أو مؤسسة أيضاً، وأخرى للعائلة التي أنجبت مثلك، وثالثة للعراق العزيز على قلوب الجميع، وإذا صادفك وأنت تخرج من يشكو بطء الإجراءات وكثرة الآلاف التي دفعها إلى الآن، فأعلم أن هؤلاء من المتضررين بالعهد الجديد وهم فقط يذهبون هناك ليتذمروا ويشكوا، مع أن الشكوى لغير الله مذلة، وقد قالوا لهم ذلك ألف مرة لكن من دون فائدة.

وقل الشيء نفسه إن كان لك بنت تدرس في كلية أو مدرسة ويجب أن تنجح بأي شكل كان، أو ولد يرغب في التعيين في وزارة ليس فيها تعيين، أو كنت عضو فرقة ملطخ اليدين وتود الاستمرار هذه المرة كعضو في مجلس المحافظة أو المجلس البلدي في العراق الجديد.

فأنت لا تريد أن تفهم أن الزمن تغير وأن أناساً غير الزيتونيين يحكمون اليوم وقد يطيحون براسك، لأن نفسك الإمارة بالفساد تصور لك أن الجميع فاسدون يساعدها في ذلك استمرار الرشوة في مؤسسات الدولة، وبقاء الكثير من الوجوه القبيحة في مواقعها، وانشغال القوم بوليمة السلطة واكتفاؤهم حتى الآن بتحذيرك، أنت وأمثالك، من اللعب بالنار وإلا فإنهم سيفعلون كذا وكذا! وأنت تعرف من تجربتك الشخصية جيداً أن من أمن العقاب أساء الأدب.

وهذا هو شعار المرحلة الذي ينبغي أن يرتفع اليوم في كل مكان حتى إشعار آخر.

# هل من نهاية لأخطاء الولايات المتحدة في العراق؟

كاظم حبيب

**أشرنا، في عشرات المقالات المنشورة، كما أشار إلى ذلك عشرات، بل مئات الكتاب والصحفيين من عراقيين وعرب وأجانب، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ارتكبت ولا تزال ترتكب أخطاءً سياسية وعسكرية فادحة في العراق بدأت مع الطريقة التي اختارتها في إسقاط نظام العهر السياسي والفساد والدكتاتورية، نظام صدام حسين، وتواصلت تلك الأخطاء إلى يومنا هذا.**

وأخيراً أجبر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، جورج دبليو بوش، على أن يعترف أمام المجتمع الدولي بارتكاب حكومته أخطاءً سياسية وعسكرية كبيرة في العراق، وأنها تسعى إلى اتخاذ إجراءات لتصحيح تلك الأخطاء، وطالب شعبه بالصبر ولم يعتذر مما تسببت به تلك السياسات الخاطئة من آلام وعذابات كبيرة وقتل متواصل في صفوف المجتمع العراقي وقواته من قبل الإرهابيين المنفلتين من عقالهم.

والسؤال العادل الذي يحق لنا طرحه ومحاولة الإجابة عنه هو: لمَ ترتكب مثل هذه الأخطاء الفادحة في العراق من جانب الدولة الأعظم في العالم ولم تسع إلى تصحيحها على الرغم من الدعوات المتعاظمة لتغيير تلك السياسات؟

إن الإشكاليات التي نشأت في العراق بدأت مع الطريقة التي اختارتها الإدارة الأمريكية للخلاص من نظام صدام حسين، ليس عبر الحرب حسب، بل بإبعادها قوى المعارضة العراقية عن عملية الإسقاط الفعلي للنظام أولاً، ورفضها تسليم السلطة فوراً إلى قوى المعارضة السياسية لنظام صدام حسين بعد الإعلان عن إنهاء الحرب مما أوجد فراغاً سياسياً حقيقياً أسهم في انفلات الأمن وحصول (فراهيد) فعلية جديدة في بغداد ومناطق أخرى من الوسط والجنوب ثانياً، وسعيها لإدخال النظام الطائفي والأخذ بنظام المحاصصة في توزيع مقاعد الحكم في نظام الدولة والحياة السياسية العراقية ثالثاً، وممارستها العمل العسكري قبل العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي رابعاً، ووضعها أناساً لا يعبرون إلا عن الجزء الأكثر تشدداً من المحافظين الجدد والليبراليين الجدد في قمة القوى العاملة في العراق من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية، ولاسيما من أولئك المستشارين الأمريكيين وجمهرة من العراقيين وخاصة العراقي الذي نصب على رئيس الهيئة الخاصة بإعادة بناء العراق خامساً، وعدم معرفة الجمهرة المدنية والعسكرية الأمريكية بالواقع والمجتمع العراقي وبالتعقيدات السياسية والاجتماعية فيه سادساً، وأخيراً وليس آخراً، اعتمادها بعض العناصر العراقية التي لم تملك ذرة من الإحساس بالواقع العراقي، بل جل همها الوصول إلى السلطة وخدمة المصالح الأمريكية في العراق وملء جيوبها بالمال الحرام.

ولكن، ما هي الخلفية الجوهرية وراء هذا السلوك السياسي والعسكري للإدارة الأمريكية في العراق؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تكمن في الرؤية القاصرة والخاطئة لكل قوة محتلة في العالم. لقد تعاملت الولايات المتحدة مع العراق بوصفه دولة محتلة وليس دولة محررة من الدكتاتورية، إذ حالما انتهى الأمر نصبت دكتاتوراً أمريكياً باسم (الحاكم المدني للعراق) تصرف على هواه وما منحه الرئيس الأمريكي من صلاحيات. ويمكن للعراقيات والعراقيين أن يقدموا لائحة طويلة بتصرفاته السياسية والاقتصادية والعسكرية أكثر مما يمكنني تقديمه، ولكن الصحافة الدولية خلال السنتين المنصرمتين كانت مليئة بالمعلومات الدقيقة عن ذلك، كما أن هيئات التحقيق التي شكلت إلى الآن تجسد هذه الحقيقة والاتهامات بالنهب للثروة العراقية وللمساعدات التي قدمت للعراق من جانب الهيئات والأشخاص والشركات كفيلة بتأكيد ما أشير إليه.

كنت أتوقع حصول كل ما جرى في العراق، ولم أكن أحلم أو أتصور، كما أني لست نبياً جديداً، إلا أن من يعرف العراق جيداً ويعرف نظام صدام حسين وشخصيته المعقدة والقوى التي تجمعت حوله خلال العقود الأربعة الأخيرة، كان في مقدوره أن يحدد بدقة كبيرة ما سوف يحصل في العراق بعد سقوط النظام، لقد حذرت كنت أقدر تماماً الاحتمال السياسي والعسكري التكتيكي الذي ستمارسه الولايات المتحدة في العراق لضمان وجهتها الإستراتيجية في المنطقة والأخطاء الفادحة التي سترتكبها في هذا الصدد، وقد حذرت منها مسبقاً قبل الحرب وبعد سقوط النظام.

ليس كل ما جرى في العراق كان خاطئاً، إذ أن الخلاص من نظام صدام حسين والمضامين الأساسية لقانون إدارة الدولة المؤقت واكتشاف القبور الجماعية واحتمال البدء بمحاكمة الدكتاتور ورهطه تحتل أهمية بالغة بالنسبة للشعب العراقي، ولكن كان بالإمكان الوصول إلى ذلك بطرق أفضل وخسائر أقل وعواقب سلبية أقل لم يزل يعاني منها الشعب.

وإذا كان الاعتراف بالخطأ فضيلة، فأن الأفضل معرفة سبل التعامل بعد تصحيح الأخطاء والسياسات الجديدة التي يراد أتباعها في العراق، أي سبل التخلص من العواقب التي ترتبت على تلك السياسات والإجراءات الخاطئة وممارسة غيرها حالياً. والسؤال هو: هل في مقدور الإدارة الأمريكية انتهاج سياسة أخرى تقود إلى تغيير الأوضاع في العراق لصالح المجتمع المدني والديمقراطي؟ إن الفرصة متوفرة. رغم قناعتي بأن الجالسين في مواقع المسؤولية في الولايات المتحدة الأمريكية وممارسي السياسة والشؤون العسكرية منهم في العراق غير قادرين على تحقيق التغيير المنشود في السياسة الأمريكية، لأنها سجينة استراتيجية غير عقلانية وغير مدروسة جيداً ومشدودة بمصالح ضيقة وآنية أيضاً، على الصعيدين الدولي ومنطقة الشرق الأوسط. لا يوجد أي طريق مناسب أمام الشعب العراقي غير طريق التعامل مع الواقع ومحاولة تطويعه لصالح المجتمع وضمان دفع الأمور باتجاه تقليص الأخطاء ورفض الطائفية المقيتة في الحكم وتعزيز مواقع القوى الديمقراطية والمدنية في العراق وتقريب أجل الخلاص من وجود القوات الأجنبية في البلاد، وهي مهمة صعبة حقاً بعد أن أطلقت الدكتاتورية الصدامية وقوات الاحتلال المشاعر والممارسات الطائفية المقيتة من عقالها وفسحت المجال أمامها للهيمنة على الحياة السياسية وعلى أذهان جمهرة واسعة جداً من أفراد المجتمع.

لقد استطاعت الإدارة الأمريكية إبعاد الإرهاب عن مدن وسكان الولايات المتحدة، كما أنها أبعدت الدكتاتورية عن العراق وسكانه، ولكنها حولت الصراع الدولي والصراع ضد الإرهاب إلى العراق بشكل خاص ومنطقة الشرق الأوسط بصورة أقل، وهي الإشكالية التي لا نزال نعاني منها، فالإرهاب غير موجه ضد الشعب العراقي وقواه الديمقراطية حسب، بل هو صراع ضد الولايات المتحدة الأمريكية تدور رحاه في العراق. ولم تتخذ الدول الحليفة للولايات المتحدة أي إجراء حقيقي للتعاون مع الإدارة الأمريكية لكسر شوكة الإرهاب في العراق. ويبدو لي أن الطرفين الأمريكي والأوروبي يتحملان بصورة مباشرة وغير مباشرة مسؤولية استمرار الإرهاب في العراق، فضلاً عن أغلب الدول العربية والمجاورة للعراق.

يعيش عراق اليوم في حالة مزرية، على الرغم من خلاصه من الدكتاتورية التي كانت السبب في كل ما يعاني منه الشعب حالياً، فهو يعاني من الإرهاب المتصاعد والصراع الطائفي بين قيادات الأحزاب الإسلامية السياسية الشيعية والسنية المتطرفة منها والمعتدلة، والخطر يكمن في احتمال انتقالها إلى صفوف المجتمع، عندها ستكون الطامة مرعبة. والسبب لا يكمن في نظام صدام حسين وقوات الاحتلال حسب، بل في سلوك الأحزاب السياسية الإسلامية المتطرفة منها والمعتدلة، ولاسيما تلك التي في الحكم حالياً. وعلى الأحزاب السياسية الإسلامية المعتدلة أن تدرك أن سياساتها المذهبية لن تقود إلا إلى خراب العراق ودمار اقتصاده ومصالح شعبه، وعليها أن تتوقف عن التصعيد ومحاولة الهيمنة على السلطة وفرض إرادتها واستفزاز القوى الأخرى التي هي مستفزة أساساً بسبب خسارتها مواقع كانت تحتلها في السابق بصورة ما.

إن على قوى المجتمع المدني الديمقراطي و على القوى الوطنية والديمقراطية و على القوى العلمانية في العراق، أن تتحرك لتدارك الوضع ولمواجهة استحقاقات المرحلة الراهنة، وإلا فالضياع والخراب والبؤس هي الأهداف التي تسعى إليها القوى الإرهابية والقوى الطائفية المتشددة، وهي التي تنتظر العراق.

إن حماية الحدود مهمة واحدة من مجموعة مهام، والعلاقة الجيدة بالجيران مهمة أيضاً دون أدنى ريب، ولكن كسب الشعب إلى جانب النضال ضد الإرهاب هو الذي يعوز العراق حالياً وهو الذي فشلت الحكومات السابقة في تحقيقه، وهو ما نحتاج إليه في المرحلة الراهنة، وبالتالي فالصراع الذي أججته الاتجاهات المذهبية في السياسة لن يقود إلى الصالح العام، ولن يساعد على تعبئة الشعب إلى جانب المسيرة الديمقراطية، بل يقود إلى التمييز الطائفي وإلى توزيع الحصص بدلاً من الاعتماد على الكفاءات والإخلاص للوطن وقضية الشعب.

إن على القوى الديمقراطية في جميع أنحاء العراق، في كردستان وفي الوسط والجنوب، أن تتحرك، وهو الوقت المناسب لتحركها، فلنعمل على إطلاق حركة ديمقراطية مدنية واسعة في العراق، لنعبئ قوى الشعب نساءً ورجالاً إلى جانب هذه الحركة، لنرفع لها شعارات واقعية تنسجم مع طبيعة المرحلة ومهماتها الإنسانية والديمقراطية ومع ما يرفع عن الشعب معاناته الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ومنها معالجة البطالة ورفض التمييز في التوظيف على أساس الحزب والدين والمذهب أو الطائفة والعشيرة، لنقف بوجه العلل الاجتماعية من قبيل الفساد الوظيفي، الإداري والمالي، والمحسوبية والمنسوبية والمتاجرة بالإنسان وأعضائه وتدهور الحالة الصحية للسكان نتيجة الإصابات بمختلف الأمراض، لنلتزم بمبدأ الاعتراف بالآخر قومية ودينا ومذهباً وفكراً وسياسة وثقافة، امرأة كانت أم كان رجلاً، واحترامه، واحترام القوميات والاعتراف بحقوقها كاملة غير منقوصة.

ليضع الديمقراطيون يداً بيد ويعملوا معاً ويطالبوا معاً بإقامة المجتمع المدني الديمقراطي الحديث في العراق، فهو السبيل الوحيد للخلاص من الفوضى والعبثية والإرهاب والاحتقان الديني والطائفي والاحتراب السياسي. لنتفاد معاً أخطاء سياسات قوى الاحتلال في العراق إلى حين إنهاء وجود القوات الأجنبية في العراق واستعادة الاستقلال والسيادة الوطنية، لنبن مؤسساتنا الديمقراطية التشريعية والتنفيذية، بما فيها الجيش والشرطة والأمن الداخلي، والمؤسسات القضائية، ولنفسح لها مجال العمل لصالح العراق الديمقراطي الفيدرالي.

# مفسدو الحلم الجديد

حسين التميمي

القصة تبدأ غالبا هكذا: قبل سقوط النظام المبائد كنت أعرف فلاناً، وفلان هذا لم يتم تعليمه، لكنه صار في زمن مابعد السقوط من حملة شهادة الدكتوراه او الماجستير أو وضع حول رأسه أي رمز من الرموز التي تخلب ألباب الكثيرين، ولم يكتف بهذا التزوير الخطير، بل زور تاريخه الشخصي وتحول بين ليلة وضحاها الى مناضل خطير ضحى بالغالي والنفيس وتعرض للسجن وأوشكت رقبته ان تطير، لكنه استطاع، بفعل حنكته وعقله الجبار، ان ينجو من الموت ومن السجن، وليس هذا حسب، بل هو اسهم في تقويض النظام البائد عن طريق نضاله وعمله السري في الحزب الفلاني، وهذا الحزب –لكي تكون القصة واقعية –يجب ان يكون له هو الآخر تاريخ عريق، ولا يجد صاحبنا هنا ايضا أية صعوبة في العثور على التاريخ المطلوب، فان تعذر الأمر سيستعير و جزءاً من تاريخ حزب عريق وجزءاً من تاريخ حزب آخر، فاذا به بين ليلة وضحاها صار زعيما لهذا الحزب وصار له من صغار اللصوص والتافهين وركاب الموجة عدد لابأس به، فلا تمر إلا أيام قلائل حتى تجد هذا الدكتور الزعيم وقد صدق الأكاذيب التي نسجها وانتفخ بها، ومن ثم راح يجني الثمر المتاح لأمثاله، فبدل البيت (المستأجر) صار له قصر فخم أو قصور فخمة في أنحاء متباعدة داخل الوطن الجريح، وبدلا من هواية المشي التي كانت تلازمه بسبب الفقر تراه الآن وقد امتلك مجموعة من السيارات الفارهة له ولأولاده وحين تسأل: كيف ومن أين؟ يقال لك: اصمت أيها الحسود فالرجل كان ثريا منذ ولد وهذه الثروات كانت مخبأة لظروف نضالية لن يعيها عقلك الصغير. وتصمت أنت، تصمت ليس خوفا، فأنت لا تملك ما تخاف عليه، لكن الغثيان يمنعك من التواصل مع مثل هذه الوضاعة.

قد يقول قائل أنني أتحدث عن شخص معين وأنني أخفي هذا الاسم خوفا من التعرض للمساءلة القانونية، لكن المصيبة أعمق من هذا بكثير، لأنها لا تخص شخصاً بعينه بقدر ما تخص جمعاً من المنتفعين الذين ركبوا موجة ما بعد السقوط فأساؤوا لنا (كأغلبية صابرة محتسبة) إساءة لن ينساها الشعب لهم. واذا ما تمت محاكمة الطاغية فمن العدل أن تلي هذه المحاكمة، محاكمة طغاة ما بعد السقوط، بأحكام مضاعفة لأنهم اغتالوا احلامنا بالحرية والديمقراطية، ولأنهم جعلوا المواطن البسيط يلعن الحرية والديمقراطية وهو بعد لم يجن ثمارها.

لذا أجد من الواجب على الحكومة الجديدة –اذا كانت تريد اصلاحا حقيقيا –أن تبادر باجتثاث هؤلاء من الدوائر والوزارات والمناصب الرسمية. لكي لا أكون متشائما جدا –بل أقل بقليل –أقول لكم أن المثال الذي ذكرته أعلاه، وهو ربما يخص شخصا ما، قيل لي إنه على الرغم من تسلمه منصباً رفيعاً في الحكومة المنصرمة، وعلى وفق ما أفادني به أحد المتسنمين - أفضلهم: بمعنى آخر كيف يصح لمزيف مزور أن يلعب دوره باتقان دون أن يكشف، وأن يتم الاستفسار عن حقيقة شهادته العلمية أو أي شهادة أخرى، اذا لم يكن بعض ممن يحيطون به هم من أشباهه؟!

# الإرهاب: فعلٌ في غياب اليقين

علاء غزالة

من الأمور التي باتت شائكة وصعبة إلى حد كبير موضوعة تعريف معنى (المقاومة) في مقابل مصطلح (الإرهاب) الذي يزداد استعماله بشكل كبير. وهذا التعريف الذي يحاول إيجاده المسؤولون الحكوميون، على اختلاف مستوياتهم، من خلال المؤتمرات والندوات واللقاءات الثنائية أو العامة، يصدم دائما بحجر الرغبة الشخصية أو الذاتية أو المصلحة الضيقة لأحزاب السلطة الحاكمة، أو حتى أحزاب المعارضة التي تروم الحصول على السلطة في ما يأتي من الزمن، يضاف إليه إسهام وسائل الأعلام في طريقة عرض المواضيع المتصلة، وإطلاق الأوصاف تبعا لبرامجها وسياستها، أو بالأحرى سياسة مموليها.

والأمر لا يقل صعوبة لدى المثقفين والمفكرين الذين يسعون إلى فصل معنى الفعل الواحد إلى معنيين، متناقضين ظاهريا، باختلاف الظروف التي تحيط بالفعل، والنتائج التي تتمخض عنه، أو المرجوة من إتيانه. وقد واجه أفلاطون مثل هذا التناقض في دعوته للعمل الصالح. فمتى يعد فعلٌ ما صالحا، ونفسه قد يعد غير صالح في أحيان أخرى؟ فالقتل –استنادا إلى أفلاطون- أمر سيئ وخطيئة كبرى، لكنه قد يعد فضيلة إذا ما وجه إلى الأعداء أو المجرمين قصاصا لما ارتكبوه من أفعال شنيعة. وإذا كان فعل القتل في الحالين واحداً، وأثره واحداً، فلماذا يعد قتل الأعداء فضيلة؟ تترتب هنا عدة مسائل لجعل هذا الفعل صالحا (أو جائزا إن شئت)، أولها أن يكون العدو محاربا، مضمرا الأذى لنا، وان يكون غير اعزل حين تعرضه للقتل، كما انه يجب أن لا تكون هناك وسيلة أخرى لدفع الضرر إلا بالقضاء على هذا المحارب الذي يسعى للقضاء علينا. وهذه المعطيات تشكل ما يعرف بـ"الحرب العادلة".

وبالمقابل، يجب أن يحصل المجرمون على محاكمة عادلة، وان يتم إثبات جرمهم بما لا يدع مجالا للشك بأنهم ارتكبوا تلك الأفعال التي تستوجب سلبهم حياتهم. ومع ذلك ارتكب القضاء، ونحسب أنه سيرتكب في المستقبل، أخطاء تجعل المرء يتساءل عن جدوى إعدام أي شخص يحتمل ولو بنسبة ضئيلة براءته، أو كون مسؤوليته جزئية عن الفعل الإجرامي المتهم به. ليس في نيتي الدعوة إلى رفع عقوبة الإعدام، ولست مناقشا ذلك في هذا المقام، ولكنني وددت أن أشير إلى معضلات كبرى واجهت البشرية منذ أطلت برأسها على هذا الكوكب.

إذا هاجم احدهم منزلك بغية السرقة، ولم يكن من وسيلة لدفع هذا الأمر إلا بقتله، فلن تجد من يلومك لقيامك بهذا الفعل. وإذا هاجم لص مزرعتك لقطف بعض الفاكهة، فلن يكون لك الحق بقتله، ولاسيما إذا ما ولى دبره هاربا. ولكن إذا قامت عصابة منظمة بمهاجمة المزرعة بغية سلب المحاصيل، جاز لك قتلهم جميعا إن استطعت. وعلى الرغم من أن النتيجة واحدة في الحالتين الأخيريين، فإن مبرراتهما مختلفة. فالسرقة لسد الرمق، أمر يدعو للرثاء والشفقة على الفاعل أكثر منه إلى تجريمه. ولكن السطو على المنزل، يعد مفسدة وتجاوزاً على الحرمات.. وهو شبيه بتآمر عصابة لقطع الرزق.

وعلى هذا فانك بطل إذا قتلت شهيدا دفاعا عن بيتك أو مزرعتك في القتال مع العصابة التي هاجمتك. وهنا، يأتي تعريف آخر علينا تحديده بدقة، تعريف الشهيد. لاشك في إن من يموت من اجل المبادئ السامية هو شهيد، وان من يقاتل الشر فيهلك دونه هو شهيد، ولكن كيف يمكن إثبات أن من نقاتلهم هم فعلا (أشرار)، وان المبادئ التي ندعو إليها هي فعلا (سامية)؟ وهل وصل أي إنسان –إلا من أراد له الله ذلك بالبينة المعجزة- إلى يقين يوما؟ إذا كان يمكن أن يترك لص المنزل يهرب، فهل يجب قتله مع احتمال عودته؟ كيف لي أن اعرف انه سيهرب، أو انه لن يعود؟ إن قتله ينهي المسألة، ولكن إبقاءه يجعلها مفتوحة باستمرار.

إن جمع هذه المفردات الثلاث في مقام واحد قد يظهر حجم المعضلة التي نواجه:

مقاومة + شهادة + إرهاب

فرياضيا يجب أن تكون هناك نتيجة ما لهذا الجمع، فماذا عساها تكون؟ هناك ثلاث فرضيات، الأولى: مقاومة + شهادة = إرهاب

الثانية: مقاومة = شهادة + إرهاب

الثالثة: شهادة = مقاومة + إرهاب

ولكنها جميعا خاطئة باعتبار احتوائها على النقيضين: المقاومة والإرهاب

لنجعل المعادلة بإضافة المعطيات السابقة على النحو الآتي:

مقاومة (لابد منها) = شهادة

مقاومة (لا جدوى منها) = إرهاب

فالمقاومة موجودة في الحالتين، ولكن التناقض يتضح في معنيي الشهادة والإرهاب، ويقود إلى نتيجة سطحية:

الشهادة = الإرهاب

ذلك أن كلا من (لابد منها) و(لا جدوى منها) لا يمكن إثباته مطلقا.

لقد كان مثالنا عن حالة تعرضنا لاعتداء، لكن الأمر مختلف إذا شعرنا بأننا ضحايا، وأن علينا المبادرة لرد الاعتداء أو منع اعتداء متوقع، وهو ما يعرف بـ(الجهاد). والجهاد في الحقيقة صورة عن المقاومة تتخذ وضعا ايجابيا، أي يمكن أن يحل محلها في المعادلات لتصبح:

جهاد = مقاومة = شهادة

من دون الحاجة إلى تمييز بين ما هو (لابد منه)، و(ما لا جدوى منه) والواضح أننا سنصل إلى النتيجة نفسها السطحية بالإحلال:

جهاد = إرهاب

إن هذا التحليل الرياضي مبسط جدا، ولكن الموضوع أكثر تعقيدا، والنتائج ليست دائما بهذا الوضوح. غير أن احتمالا بسيطا بان يكون ذلك صحيحا، يقودنا إلى مفتاح لحل المعضلة. فإذا لم يكن لديك اليقين الكامل (ولا نحسب انه متوفر لأحد)، فلن تستطيع ان تصف عملك بالمقاومة (أو الجهاد)، وتضحيتك بالشهادة.. ولاسيما إذا نجم عن فعلك إزهاق أرواح، وتدمير ممتلكات، وتعطيل لمسيرة الحياة. فإذا كنت تروم الشهادة لذاتها، فلربما لن تحصل عليها أبدا. فالشهادة نتيجة لفعل واجب في لحظة معينة، ولم تكن أبدا مطلوبة لذاتها، لا دينا، ولا عرفا.

إن من يهاجم جمعا ما (لأي سبب كان) مفجرا نفسه فيهم، إنما هو إرهابي، بغض النظر عن أية نتائج محتملة لفعله. فإذا أعلنت القوات المحتلة (أية قوات في أي مكان في العالم) أنها ستنهي احتلالها غدا، تحت وطأة العمليات الانتحارية (أو الجهادية)، فان تلك العمليات ليست بطولية، ومن قاموا بها ليسوا شهداء، فقد قاموا بالتصرف منفردين، وقرروا قتل آخرين، فضلاً عن أنفسهم استنادا إلى قناعة غير يقينية، وما بني على الباطل فهو باطل شرعا وقانونا ولا يعتد به.

إن غياب اليقين عن أفعال الإنسان أمر مألوف، فأنت تسعى لاكتساب الرزق، مع إيمانك بان الرزق مكفول لجميع الدواب (التي ينتمي إليها الإنسان)، وأنت تتأمل في الخلق، وتجادل في عظمة الخالق.. ولو كنت على يقين تام لما احتجت إلى أية مجادلة. وبنو البشر يحيكون المؤامرات آناء الليل وأطراف النهار، وينهش بعضهم بعضا، وان كانوا متدينين ورعين يرجون الدار الآخرة. فلو كان لأحد أن يكون على يقين تام، لتوقف عن مخالطة الناس، ولأعتزل في صومعة يرجو أن تصيبه رحمة ربه، فان رزقه فليبقيه حيا، وإلا فليقربه منه.

فكيف، والحال هذا، يجزم أي إنسان بـ (يقين) يصل حد إنهاء حياته من اجل قضية ما؟ إذا تواجه جيشان فان احتمال الموت في المعركة يكون كبيرا، ولكنه ليس محتما. وفي الواقع، إن احتمالية الموت ربما تكون متعاكسة مع درجة الإيمان التي يتمتع بها الجنود في تلك المعركة، فكلما ازداد إيمانهم تعاظمت فرصة نصرهم، وبالتالي نجاتهم. وربما تفانى بعضهم غير مبال بحياته في القتال، أو ربما عرض نفسه للقتل عمدا من اجل إحراز هذا النصر، لكنه لا يعد عملا إرهابيا، ففرص الجميع متساوية، والوضع افلاطوني بحت: العدل في قتل الأعداء في ساحة المعركة من دون القتل المطلق.

لقد تطورت وسائل القتال، وباتت المواجهات في كثير من الأحيان مواجهات تقنية أكثر منها عقائدية. وقد ينشأ إحباط لدى الفريق الأضعف تقنيا، يدفعه إلى التصرف بطريقة مغايرة لطبيعة الإنسان، التي تأمره بالحفاظ على النفس، وبالتالي يحقق تقدما على العدو. ولكن تفكير الإنسان قد تطور أيضا، وصار أكثر وعيا ومسؤولية. وقد أثبتت وقائع التاريخ الحديث أن القوة اقل أهمية من السياسة، وان التعاضد الاجتماعي أهم وسيلة للخلاص. فإذا كنا نريد النصر على (العدو)، فعلينا أن نطور فكرنا ليلحق بفكره (أو يسبقه) قبل أن ننصب أنفسنا شراكا، من دون أن نعلم على وجه اليقين خاتمة ما نفعل، وما إذا كانت أفعالنا مجرد عبث غير مستند إلى حقيقة جوهرية.